

غياب الشباب الفلسطيني عن مساعي المصالحة الفلسطينية



إعداد

نورهان الطباطبائي

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الإنسان



ifa Institut für
Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

إصدار

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية - فلسطين

أكتوبر 2022

غياب الشباب الفلسطيني عن مساعي المصالحة الفلسطينية

إعداد

نورهان الطباطيبي

إصدار

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

أكتوبر 2022

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة.

لم تغب فئة الشباب التي تشكّل أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني بمحض إرادتها عن المشاركة السياسية الفاعلة، وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني عبر تفعيل أدوات المشاركة بطريقة مُنتجة في العملية الديمقراطية، إلا أنّ هناك عدّة عوامل ساهمت بأن تكون غائبة عن القرار السياسي الفلسطيني، لاسيّما وأن وجودها يشكّل فارقاً مهماً في سلطة صنع القرار خاصةً بعد تعطل العملية الديمقراطية التي شكّل الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007 أحد أسبابها؛ ما أدّى إلى تكلس النظام السياسي، وهيمنة ذات الوجوه الحاكمة على مناصب صنع القرار، فليس هناك دورية للانتخابات الرئاسية والتشريعية على حد سواء.

شهدَ عاما (2005 - 2006) على التوالي آخر مشهدٍ ديمقراطيّ، ومن بعده غرقت السّاحة الفلسطينية بمشهد (حالة) الانقسام السياسي، وما خلفه من نتائج وخيمة، وعلى الرّغم من الجهود التي بُذلت بعد ذلك؛ لإعادة الحياة إلى العملية الديمقراطية، ودفع عجلتها إلى الأمام، لم تشهد طاولات النقاش السياسيّة خلال مساعي المصالحة الفلسطينية التي كانت تُشارك بها الفصائل الفلسطينية (الأحزاب السياسية) أيّ تواجد لفئة الشّباب، والذي يبلغ عدده 1.17 مليون شاب/ة، وكأنّه يُمارس عليهم سياسة الإقصاء المتعمدة من قبل صنّاع القرار التي لا تثق بقدراتهم.

وعليه، فإن أبرز الأسباب التي أدت إلى غياب الشباب عن المشاركة السياسية الفاعلة تتمثل في:

أولاً- قلة وعي الشباب بحقوقهم السياسية:

يرتبط الوعي بإدراك الفرد لبيئته ومحيطه؛ ما يُتيح له التكيف مع العالم الخارجي، كما أنه إذا ما اقترن بالوعي السياسي فإنه يفسح المجال لانتشار القيم الديمقراطية في المجتمع، والابتعاد عن السلطوية، وهو بهذا المعنى يتضمّن معرفة الفرد بحقوقه السياسية وواجباته، كما يحدّد الاتجاهات والمسلكيات السياسية للأفراد، ويتكوّن من القيم والاتجاهات السياسية التي تُنتج المشاركة السياسية الفاعلة لحلّ الإشكاليات التي تواجه المجتمع، وتلبية المطالب.

لا يمكن أن تنتزع حقك وأنت لا تُدرك أنه لك، وهذا بالفعل ما يُعاني منه الشباب في الحقل السياسي؛ فقلة وعيهم بحقوقهم السياسية التي تضمن لهم مشاركة فاعلة في المجال، تحدّ من إمكانية مشاركتهم.

وقعت فلسطين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وكلاهما ضمّن المشاركة السياسية، إلا أننا نجد شريحة من الشباب لا تُدرك ذلك، وهذا بدوره ينعكس على فعالية مشاركتهم السياسية، وأن يكونوا مشاركين في أيّ عملية سياسية ديمقراطية تجعلهم في مناصب صنع القرار.

لا تتمّ المشاركة السياسية للشباب إلا من خلال الوعي السياسي الذي يتكوّن أساساً من خلال تنشئة سياسية سليمة، تضع بين أيديهم المُستجدّات والقضايا السياسية كافة، فمن خلال الوعي السياسي يُدرك الشباب حقوقهم وواجباتهم، وما يجري من أحداث ووقائع من حولهم يجعلهم قادرين على التصوّر الكلي للواقع السياسي المُحيط بهم، ويمكّنهم من ضمان المشاركة السياسية في رسم السياسات العامة، واتّخاذ القرارات.

ثانياً- انغماس الشباب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية:

لا يمكننا أن نغضّ الطرف عمّا يُعانيه الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وسياساته العنصرية بحقّه، فقد جعله يغرق في مشاكله الخاصة، كما أنّ سياسة الحكومات القائمة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة لعبت هي الأخرى دوراً في تغييب المواطن عن المشهد السياسي؛

لينغمس بهوممه الاقتصادية والاجتماعية من ثقل الضرائب المفروضة، وغلاء المعيشة في ظلِّ شُحِّ فرص العمل.

إنَّ سوء الأوضاع الاقتصادية جعلت المواطن الفلسطيني يصبُّ جُلَّ اهتمامه في تأمين قوت يومه، ومُتطلبات معيشته، وهذا الحال أيضًا ينطبق على الشباب الفلسطيني الذي يتعلم، ويتخرَّج، ثم يصبح رقمًا في معدلات البطالة، والتي بلغت نسبتها 65% في قطاع غزة. لم تعد المشاركة السياسية أولوية من أولويات الشَّبَاب، بقدر حرصهم على أن يحصلوا على فرصة عمل تؤمِّن حياتهم؛ فقد أصبح سَلَمُ أولوياتهم في التعامل مع قضاياهم الداخلية، ولم تعد السياسة على رأس سَلَمِ تلك الأولويات.

وعليه، فقد نشطت الحركات الاجتماعية الشبابية تنديداً بسوء الأوضاع المعيشية، ففي قطاع غزة كان هناك حراكٌ شبابيٌّ باسم "بدنا نعيش" في 14 آذار 2019؛ حيث خرج الشَّبَاب إلى الشارع مُنذِّدين بالغلاء المعيشي، وفرض الضرائب على السِّلَع التَّموينية.

ثالثاً - قمع الشباب من قبل النظام الحاكم "سياسة تكميم الأفواه":

أدَّى جمود المشهد الديمقراطي في فلسطين بسبب تعطل الانتخابات الدورية، وحدث الانقسام السياسي عام 2007 إلى أن تكون الحقوق والحريات في خطر، فلم يعد من الممكن أن يُمارَس الحقُّ بحريَّة، بل يتم انتهاكه. ومن أبرز الحقوق التي انتهكت في ظلِّ تلك الظروف، الحق في التعبير عن الرأْي؛ حيث تمَّ قمع واعتقال كلِّ مَنْ يُعبِّر عن رأيه، وينتقد سياسات الحكومة، والأمر ذاته سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة؛ فعلى سبيل المثال، تعرَّض حراك 15 آذار الشبابي في العام 2011، إلى القمع من قبل رام الله، وغزة بشكل أعنف.

وبحسب تقرير هيومن رايتس وواتش الصادر عنها في عام 2018، والذي سلَّط الضوء على قضية الاعتقال التعسفي، والتعذيب الذي يُمارس ضدَّ الشباب في ظلِّ السلطة الفلسطينية وحماس، فقد أكَّد بأنَّ كلتا السُلطتين الحاكمتين قد نفَّذت في السنوات الأخيرة العديد من الاعتقالات التعسفية على خلفيَّة النَّقد السِّلمي للسلطات، وخصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأمام هذه التناحرات السياسية، والاتِّهامات المُتبادلة من كلا الطرفين، يبقى الشباب الفلسطيني ضحيَّة تلك المناكفات، فهو لا يستطيع أن يُمارس حقَّه بحريَّة، أو أن يُطالب به، فكلُّ مطالبة أو

صوت يُقابل باعتقالٍ أو تعذيبٍ؛ ما قيّد من فرص مطالبته بالمشاركة السياسية، وجعله عازقًا عنها، بل وصل الأمر إلى أن يترك البلاد ويهاجر.

رابعًا - عدم توفر بيئة قانونية كافية لضمان المشاركة السياسية للشباب:

ما زالت البيئة القانونية في فلسطين غير مُواتية لتفعيل المشاركة السياسية للشباب، على الرّغم من أنّ القانون الأساسي الفلسطيني قد كفل المشاركة السياسية كحقٍ للجميع في المادة (26)، كما أنّ هناك مؤسسة حكومية تهتم بشؤون الشباب متمثلةً بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذي أنشئ بقرار رئاسي عام 2011، ويترأسه اللواء جبريل رجوب، ومن أبرز مهامه: تنمية روح الانتماء، والحفاظ على الهوية الوطنية للشباب، وتوفير التشريعات النّاطمة للعمل الشّبابي، والعمل على الالتزام بها، إضافة إلى أنّ فلسطين قد وقّعت على جُملةٍ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية منذ عام 2014، والتي تضمن المشاركة السياسية للشباب والنساء، ومنها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية سيداو، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، كذلك قرار مجلس الأمن 2250 "الشباب والسلم والأمن" الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في هذين المجالين، وحثّ الدول الأعضاء على النّظر في السُّبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات؛ لمنع نشوب النّزاعات، وحلّها.

في ظلّ وجود تلك القوانين التي تشير وتُظهر إقرار فلسطين بحق المشاركة السياسية بأشكالها كافةً، والسّماح للشباب بتبوء المناصب السياسية العليا، إلّا أنّنا في المقابل نجد أنّ تلك القوانين تقتصر إلى اتّخاذ تدابير إجرائية تضمن المشاركة الفعلية للشباب، فهي فقط تشير إلى الحقّ؛ كونه حقًا مع عدم وجود ضمانات قانونية وقضائية تجعل منه حقًا يُمارس، وفي حال انتهاكه تكون هناك عقوبات رادعة، كأن يكون للشباب كوتا تضمن مشاركتهم في مناصب صنع القرار، مثل الكوتا النسوية في المجلس التشريعي، التي ضمنت إلى حدّ ما تواجد النساء، وتمثيلهنّ في المجلس التشريعي، فهذا الإجراء من شأنه أن يدعم تواجد الشباب فعلاً في تلك المناصب، ويعزّز من فعالية المشاركة السياسية لهم.

ليس ذلك فحسب، أحيانًا قد يكون القانون جزءًا من انتهاك الحقّ، ومقيّدًا لممارسته، فعلى سبيل المثال: حدّد قانون الانتخابات العامة رقم (1) لسنة 2007 سنّ الترشّح للانتخابات التشريعية بـ 28 عامًا، أمّا الانتخابات الرئاسية فحدّده 40 عامًا، وعلى الرّغم من صدور قرار بقانون عام 2021 بشأن تعديل ذلك القانون، لكنّه لم يتم بخفض سنّ الترشح رغم المطالبات الكثيرة نحو ذلك،

أمّا على صعيد الانتخابات المحليّة؛ فيجب أن يكون عمر المترشح 25 عامًا، والشباب بحسب تعريف فلسطين الذين تبلغ أعمارهم (18-29)، أدّى هذا إلى حرمان عددٍ كبيرٍ من الشباب للترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية على حدٍ سواء، وعليه فإنّ الدور الأكبر يكون للشباب في الإدلاء بصوتهم دون أن يكونوا جزءًا من صناعة العملية الديمقراطية "منتخبين لا مترشحين"، إلّا أنّ المنتبَع للواقع يلمس أنّ الشباب لم يحظوا بفرص حقيقية في مراكز صنع القرار، فبحسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي فقط 1% تبلغ نسبة تمثيل الشباب في تلك المناصب.

خامسًا - أزمة ثقة مُتبادلة بين الشباب وصُناع القرار:

هناك جيلٌ كاملٌ من الشباب لم يمارس العملية الديمقراطية المُتمثلة بالانتخابات سواء الانتخابات الرئاسية، أو التشريعية، أو المحلية، أو حتى الانتخابات الجامعية "مجالس الطلبة"، فهذه الأخيرة تمارس في جامعات الضفة الغربية كجامعة بيرزيت والنجاح، بينما ما زالت معطّلة في جامعات قطاع غزة منذ عام 2007.

شكّلت هذه الحالة من الرُكود السياسي لدى الشباب زعزعةً ثقةً في النظام السياسي الحاكم، فلم تعد تؤمن بمدى إنتاجية صانع القرار، أو تطالب حتى بأن تكون جزءًا من هذا النظام القائم؛ فهي ترى بأنّ السلطة يهيمن عليها كبار السن بوصفهم المخضرمين، والأكثر قدرةً على إدارة الحالة الفلسطينية، وصراعها دون إتاحة الفرصة للشباب بأن يخوضوا التجربة، أو السّماح لهم بأن يتبوؤوا تلك المناصب، مع العلم أنّ الذين خاضوا النضال الثوري الفلسطيني في بداياته هم الشباب الفلسطيني؛ حيث شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية في بداياتها من قيادات شبابية ناشئة، والتي كانت في غالبيتها قيادات طلابية وشبابية، منهم: ياسر عرفات، وجورج حبش، ونايف حواتمة، وغيرهم، فهؤلاء حينما تقدّموا للعمل الوطني والسياسي كانوا شبابًا يافعين، لم يتجاوزوا العقد الثالث من أعمارهم؛ فهذه المعادلة غير المتوازنة "استبداد الكبار على مقاليد الحكم" تخلق حالةً من فقدان الثقة لدى الشّباب، وتجعلهم عازفين عن المشاركة السياسية.

ففي الانتخابات المحليّة التي أُجريت في الضّفة الغربية عام 2021 بحسب إحصاءات لجنة الانتخابات المركزية، بلغ عدد المُقترعين ضمن الفئة العمرية "18-24" في الانتخابات المحلية 19.3%، أمّا البالغة أعمارهم "25-35" فجاءت نسبتهم 29.3%، وهذا يدلّ على ضعف مشاركة الشباب في الانتخابات المحلية، والذي قد تعود أحد أسبابه إلى عدم ثقّتهم بالنظام السياسي القائم.

لا تنحصر أزمة الثقة في المؤسسة الرسمية للدولة، بل أيضًا تمتد لتشمل الأحزاب السياسية، التي ترهن دور الشباب في عمليات الحشد والتعبئة للحزب، دون أن تجعله ضمن الصف الأول في قيادته وإدارته ليكون قادرًا على اتخاذ القرارات، فمعظم الأحزاب السياسية لا تضم في هيئتها الأعلى (المكتب السياسي، واللجنة المركزية العامة) أي عضو يقل عن الأربعين عامًا، أمّا التّشكيلات الأخرى؛ كاللجان المركزية الفرعية، وغيرها فتتوفّر فيها قيادات شبابية تحت سنّ الأربعين.

الخاتمة:

من أجل التغلّب على ما سبق، وحتى لا يبقى الشباب في صومعة العزوف عن المشاركة السياسية والانخراط في ميادينها، لا بدّ من اتّخاذ سياسات معينة تساهم إلى حدّ ما في دمج الشباب وطاقاتهم في القرارات السياسية، وهي سياسات يجب أن تُتخذ من جميع الأطراف التي تسعى إلى تفعيل دور الشباب في الحياة السياسيّة، سواء من قبل الشباب أنفسهم، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني التي تؤمن بقدرات وطاقات الشباب، وأيضاً من قبل الأحزاب السياسية؛ كونها تشكّل أداةً من أدوات الضّغط الفاعلة، والتي تُسهم في تغيير المواقف.

فعلى صعيد الشباب أنفسهم، لا بدّ من رفع الوعي السياسي لديهم، وبناء رؤية واضحة، ومنهجية مشتركة فيما بينهم، تُمكنهم من تشكيل قوّة ضغط على صنّاع القرار؛ من أجل الوصول للهدف الذي يسعون إلى تحقيقه في هذه المرحلة، سواء تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أو إعادة بناء النظام السياسي بشكلٍ يعزّز من قدراتهم السياسية، ويمكّنهم من المطالبة بحقوقهم، وانتزاعها ممّن يئتهكها، وهذا من شأنه أن يجعلهم مهيبين عند الإعلان عن الانتخابات بأن يشكّلوا قائمةً شبابيةً متنوعةً، توحدهم في الرؤية والمطالب، وتجعل الشارع الفلسطيني يدعمها، وعليهم ألاّ يقعوا في فخّ التجربة التي حدثت في يناير عام 2021، عندما أصدر الرّئيس محمود عبّاس المرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، فلم نر من الـ 36 قائمة التي اعتمدت إلا قائمةً شبابيةً كاملة، وهي قائمة "طفح الكيل".

كما لا بدّ من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيزه في بناء وصقل شخصية الشّاب الفلسطيني السياسي القادر على المطالبة بحقوقه، وكيف يمكن أن يكون فعّالاً ومؤثراً في عملية صنّع القرار، وذلك عبر تبنيها برامج وأنشطة تُسهم في نشر الوعي السياسي، وتشكيله لدى الشباب.

أما على صعيد الأحزاب السياسية التي تشكّل أداةً مهمةً وأساسيةً للوصول إلى السّلطة؛ فيجب أن تلعب هي الأخرى دوراً في غاية الأهمية من أجل تفعيل دور الشّباب في الحياة السياسيّة، ودمجهم في مناصب صنّع القرار، وأنّ تشكّل ثقافة سياسية جديدة تتبنّى وجود الشباب في مناصب صنّع القرار، بحيث تبدأ من جوهر الحزب ذاته، بأن تجعل الشباب يتقلّدون مناصب الصّف الأوّل من القيادة في الحزب، وألاّ يقتصر دورهم على الحشد والتعبئة، بمعنى أن تضخّ جيلاً جديداً ضمن الحزب السياسي بما يؤتي ثماره على صعيد السياسة العامة للنظام السياسي، كأن نرى قائمةً حزبيةً

يشكّل الشباب نصفها، وأن يكونوا في أولى أرقام القائمة في حال حدوث انتخابات تشريعية، فلا نريد أن تتكرّر التجربة السابقة، عندما كانت عملية الانتخابات وشبكة الحدوث بعد صدور المرسوم الرئاسي في يناير 2021؛ فالحزبان الرئيسان في فلسطين حركتا فتح وحماس، واللذان لهما قاعدة جماهيرية كبيرة لم نلاحظ اهتمامهما بتفعيل تواجد الشباب في الأرقام الأولى من القائمة.

أيضاً نرى تهميشاً واضحاً من قبل الأحزاب السياسية للشباب في المشاركة بعملية المصالحة الفلسطينية، التي دفع الشباب ثمناً باهظاً بسببها، فهم منذ 16 عاماً لم يُنعموا بحياة ديمقراطية سليمة، أليس الأجدر بأن يتم تعزيز دورهم وتفعيله في تلك الوفود والمساعي التي تجتمع وتناقش مسألة تخص مستقبلهم المعطل بفعل تعطل العملية الديمقراطية؟!

يُنضح من كلّ ما سبق طرّحه أنّه يجب تضاعف الجهود من أجل تعزيز المشاركة السياسية للشباب، وتفعيل دورهم في عملية صنع القرار والمصالحة الفلسطينية، وذلك لطّي صفحة الفراغ السياسي للشباب في دورة حياة النظام السياسي الفلسطيني، وإعادة التوازن الشبابي للحياة السياسية حتّى سيُشكّل فارقاً مهماً في خارطة المستقبل السياسي الفلسطيني.